

صفحة يومية تعنى بشؤون المستهلكين.. الأسعار اليومية للخضار والفاكهة والأسماك المعتمدة.. أخبار وزارة التجارة والصناعة.. العروض والتخفيضات السعريّة وجميع الأنشطة والفعاليات التعاونية. يسعدنا التواصل معكم

consumer@alanba.com.kw
إعداد: محمد راتب - عاطف رمضان



أنباء المستهلك

123456789012

عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية

«التجارة» تدرس مشروع قانون ينظم مزاولة التجارة الإلكترونية

10 جوانب مهمة لقضايا الملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية



علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة تعمل حالياً لدراسة مشروع قانون أو قرار وزاري ينظم مزاولة التجارة الإلكترونية في الكويت، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال المواقع الإلكترونية.

وقال مسؤول في «التجارة» في تصريح لـ «الأنباء» إن الوزارة تدرس هذا المشروع أو القرار الوزاري لأهميته، لاستمارة التجارة الإلكترونية وانتشرت بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف أن الوزارة ستنظر بعين الاعتبار إلى جوانب مهمة مثل قضايا الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

وأشار إلى أن هناك بعض المسائل التي ينبغي معرفتها كتمهيد إلى الملكية الفكرية في علاقتها بالتجارة الإلكترونية، وتتمثل في 10 نقاط كالتالي:

- 1- فهم نوع العلاقة بين الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية.
- 2- جرد جميع أصول الشركة من الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الإلكترونية.
- 3- قضايا الملكية الفكرية

- 4- قضايا الملكية الفكرية المتصلة بأسماء الحقول على الإنترنت.
- 5- وقع البراءات على مشروع التجارة الإلكترونية.
- 6- قضايا الملكية الفكرية في توزيع المواد على الإنترنت.
- 7- توخي الحذر في الكشف عن معلومات على الإنترنت.
- 8- العقود المهمة والملكية الفكرية.

- 9- إقامة شركات مع الحكومات والمؤسسات التعليمية.
- 10- مشاغل تخص الملكية الفكرية بشأن المعاملات الدولية في التجارة الإلكترونية.

وأوضح مسؤول الوزارة أن الملكية الفكرية مصطلح قانوني يشمل الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والملكية الصناعية وحماية البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وتشمل أيضاً حماية نماذج المنفعة وأشكال التغليف وتصاميم أو طوبوغرافيات

الدوائر المتكاملة، حيثما وجدت تلك الحماية، والحماية من المنافسة غير المشروعة وقد يشمل ذلك حماية المعلومات غير المكشوف عنها أو الأسرار التجارية. ولغث إلى أن الملكية الفكرية هي فعلاً نوع من الملكية أو الثروة لها قيمة تعادل أو تفوق قيمة الممتلكات المادية أو العقارات حتى وإن كانت غير ملموسة شأنها في ذلك شأن المعارف.

وقد زادت قيمة ثروات الملكية الفكرية نظراً إلى أهمية التكنولوجيا والمصنّفات الإبداعية في الاقتصاد المعاصر.

عروض الخضار والفاكهة في الجمعيات التعاونية اليوم الثلاثاء



- الفيحاء
- الشعب
- سعد العبدالله
- إشبيلية
- الزهوة
- الرحاب
- الجابرية
- المنصورية

الاسم	الكمية	السعر (د.ك)
الاصفر	10 كغ	10
فلبيني	6 كغ	2
اردني	5 كغ	1,750
سعودي	15 كغ	4
افريقي	-	0,750
كويتي	25 كغ	3,5
مصري	5 كغ	1,250
بطاط	7 كغ	1,5
مصري	2 كغ	1,5
بطاط حلو	5 كغ	4
بوملي	18 كغ	8
تايلندي	18 كغ	8,5
شيلي	10 كغ	4
شيلي	6 كغ	3,5
صيني	10 كغ	4
صيني	10 كغ	2,750
اردني	10 كغ	3,750
ايراني	10 كغ	2,5
مصري	14 كغ	4,5
يميني	15 كغ	9
هندي	4 كغ	3
صيني	6 كغ	3
اردني	6 كغ	2
سعودي	5 كغ	1,750
اردني	9 كغ	1,250
مصري	5 كغ	2,5
اردني	5 كغ	2,750
سعودي	4 كغ	1
هندي	10 كغ	3
اردني	6 كغ	2
سعودي	8 كغ	2,5
افريقي	15 كغ	5,5
سعودي	10 كغ	2
اردني	15 كغ	5,5
فلبيني	14 كغ	5,250
فلبيني	7 كغ	3

اسم السمك	سعر الكيلو (د.ك)	المصدر
شعم	5	محلي
زبيدي	14	محلي
زبيدي	10	مستورد
ربيان شحامية	1	محلي
ربيان شحامية	1,250	مستورد
ربيان أم نعيرة	3,5	محلي
ربيان أم نعيرة	3	مستورد
هامور	7	محلي
هامور	3	مستورد
نوبيي	4	محلي
نوبيي	2,5	مستورد
بالول	8	محلي
بالول	4	مستورد
ميد	1	محلي
نقرو	7,5	مستورد
نقرو	2,5	مستورد
سببتي	6,5	محلي
سببتي	4	مستورد
كنعد	3,5	محلي
كنعد	2	مستورد
قبقب	2	محلي

اقتراحاتكم.. شكواكم.. ملاحظاتكم..

نصل إلى الجهات المعنية

تستقبل «أنباء المستهلك» شكاوى المواطنين والمقيمين واقتراحاتهم وملاحظاتهم في كل ما يتعلق بالغش التجاري والاقتراحات البناءة بخصوص السلع الغذائية والاستهلاكية في كل من الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية ومنافذ بيع الخضار والفاكهة والبقالات والأسواق الغذائية.

بإمكانكم إرسال الشكاوى مرفقة بمعلومات وصوره فوتوغرافية إلى البريد الإلكتروني لصفحة «أنباء المستهلك»، على أن نتواصل مع الجهة المشتكى عليها وننشر ردها.

البريد الإلكتروني: CONSUMER@ALANBA.COM.KW

ماذا تعني الملكية الفكرية؟

وغيرها بواسطة التجارة الإلكترونية. وتمثل الملكية الفكرية في تلك الحالة المكون الأساسي في المعاملة. والملكية الفكرية لها أهميتها لأن الأشياء القيمة التي تباع وتشتري على الإنترنت تحتاج إلى حماية باستعمال أنظمة الأمن التكنولوجية وقوانين الملكية الفكرية، وإلا فإنها تظل عرضة للسرقة أو القرصنة مما قد يؤدي إلى انهيار المشروع التجاري بأكمله.

إلى التجارة الإلكترونية وأهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة إلى أسباب عدة. وتتطلب التجارة الإلكترونية، أكثر من الأنظمة التجارية الأخرى، بيع منتجات وخدمات قائمة على الملكية الفكرية وترخيصها، فيمكن الاتجار في الموسيقى والرسوم والصور وبرامج الحاسوب والتصاميم والمواد التدريبية والأنظمة

الملكية الفكرية هي أفكار جديدة وتعابير أصلية وأسماء مميزة ومظاهر تجعل المنتجات فريدة وقيمة، وعادة ما يتم الاتجار في الملكية الفكرية في حد ذاتها أو ترخيصها دون الاتجار في قيمة المنتج الأصلي أو الخدمة الأساسية وذلك من خلال البراءات أو تراخيص الملكية الفكرية الأخرى من صاحب حق إلى آخر.

وترجع أهمية الملكية الفكرية بالنسبة

قضايا الملكية الفكرية في توزيع المواد على الإنترنت

كثير الحديث خلال السنوات القليلة المنصرمة عن توزيع الموسيقى والأفلام والأعمال الفنية والصور ولغات برامج الحاسوب والبرامج الحاسوبية (المواد) المحمية بموجب الملكية الفكرية على الإنترنت بطريقة غير قانونية.

وهذه الأشكال من النقل أو التحميل غير المصرح بها غالباً ما تعدي على قوانين وطنية بشأن حق المؤلف. ونظراً إلى سهولة نقل الملفات الرقمية، أصبح الاستنساخ غير المصرح به مشكلة كبرى تنتج عنها خسائر مالية تقدر بملايين الدولارات في عائدات

أصحاب تلك الحقوق. ومن المهم جداً بالنسبة إلى مشروعات التجارة الإلكترونية أن تحمي حقوقها من الملكية الفكرية على الإنترنت. ويمكن تحقيق ذلك بعدد من الطرق، وينبغي دائماً تعريف مواد الشركة إما بتحذير بشأن حق المؤلف أو ببيان آخر بشأن الملكية. وقد تفضل الشركة بيان ما يحق للمستخدم وما لا يحق له فعله. ويجب الامتناع عن توزيع مواد الغير التي لا تملكها الشركة وعن السماح لنقلها وينبغي وضع برامج للتأكد من أن موظفي الشركة قد فهموا السياسة العامة للشركة في ذلك الشأن.

تجارب دول خليجية بإصدار قانون للمعاملات والتجارة الإلكترونية

أصدرت إحدى الدول الخليجية الشقيقة قانوناً للمعاملات والتجارة الإلكترونية وأصدرت أيضاً قرارين وزاريين لتشكيل لجنة أوصت بتعيين هيئة تنظيم الاتصالات مراقبة لخدمات التصديق الإلكتروني بهدف ترخيص وتصديق ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التصديق والإشراف عليها. ويهدف هذا القانون إلى حماية حقوق المتعاملين إلكترونياً وتحديد التزاماتهم

وتشجيع وتسهيل المعاملات والمراسلات الإلكترونية بواسطة سجلات الكترونية يعتمد عليها وتسهيل إزالة أي عوائق أمام التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية الأخرى والتي قد تنتج عن الغموض المتعلق بمتطلبات الكتابة والتوقيع، ولتعزيز التطور القانوني والتجاري لتطبيق التجارة الإلكترونية بصورة مضمونة.

مخاطر متوقعة لتناولها كالتقلبات المزاجية والنوبات الغضبية والسلوكيات الحادة وأمراض الحساسية والالتهابات المزمنة أطعمة الأطفال في كل مكان وإقبال المستهلكين في تزايد.. انعدام التوعية وغياب الرقابة الأسرية والأبناء هم الضحية! (1-2)



لا شك أن أي طفل لديه رغبة عارمة في تناول رقائق البطاطس والمقرمشات التي تحتوي على مادة الكريلاميد بالإضافة إلى العصائر الصناعية والمشروبات الغازية وغيرها من الأغذية والمشروبات المعيبة في عبوات جذابة تحتوي على مواد حافظة يقبل عليها الأطفال بمعدلات كبيرة جداً تفوق النسبة المسموح بها لعدم وقوع الضرر بهم أو تعريضهم للمخاطر.

هذا التصرف بحد ذاته يشكل عامل خطورة يجب الوقوف عنده، فالدراسات والأبحاث العلمية كشفت مخاطر قد تصيب الأبناء بسبب تناول مثل هذه المكونات بشكل غير مدروس كالتقلبات المزاجية والنوبات الغضبية وتغيرات سلوكية حادة، إلى جانب أمراض الحساسية والالتهابات المزمنة في المعدة والإصابة بسرطان

المخ والقولون والأمعاء. غياب الرقابة الأسرية والاجتماعية ومن يقيم جودة سريعة في الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية والبقالات والبقالات يجد أن مثل هذه الأطعمة متوافرة فيها بكميات كبيرة، وعليه إقبال مستمر لا يتقطع، وجميع الأطفال يبادرون لتناولها من دون رقيب أو حساب أو حتى متابعة من قبل الأهالي. وهذا ما يدين ناقوس الخطر حول مستقبل الأجيال في ظل تغفل واضح وصارخ للمواد الحافظة بنسب متفاوتة وجرء معظم الشركات إلى إضافتها لسلعها.

تقويض النظام الغذائي للأطفال إحدى الدراسات العلمية التي أجرتها هيئة المواد الغذائية في بريطانيا أكدت أن هذه المواد

عليها، فلا نسكاد نجد طفلاً إلا ومعهم مشروبات غازية أو يتناول المقرمشات في المدرسة، وهذا خطر دائم يجب الإبتعاد عنه بالطرق السليمة.

المسؤولية تبدأ من البيت ثم المدرسة وبما أننا نتحدث عن المسؤولية فإنها تبدأ من البيت ثم المدرسة ثم المجتمع والدولة، فكل منهم واجبه الذي يجب عليه القيام به للمحافظة على الأجيال في صحة وعافية، ووضع لفتات توعوية وتوزيع منشورات توضيحية للأسر وللحفظ على المنتجات التي تحتوي على هذه المكونات والإبتعاد عنها قدر الإمكان، وهذا بدوره سيجبر الشركات على اللجوء إلى بدائل طبيعية وصحية.

وعندما يحصل الأبناء على وجبات فطور كاملة ويكون لديهم ومعهم في المدارس وجبات كافية من الفواكه والخضار فإنهم لن يضطروا إلى شراء أغذية مختلفة وإذا تم ذلك فإنه لن يكون بكميات كبيرة، وهذا يعمل على تقليل السوم في أجسامهم ويضمن لهم حياة صحية.

إلى جانب ذلك ننصح بقراءة متأنية للمحتويات ولتكن بأقل نسبة ممكنة من الإضافات وهذه موجودة على بطاقة البيانات على المادة الغذائية، فهناك نسب مسموح بها نشرتها هيئة الأغذية العالمية.

غداً وفي الجزء سيتم استعراض آراء شريحة من المواطنين والمقيمين في كيفية التعامل مع الأطعمة والتعرف على مضارها وآثار الإعلانات على الأبناء، بالإضافة إلى طرح الرموز (e) وأقسامه الأربعة.

المنزل أو تلك التي لا تحتوي على مواد حافظة، ففي الطبيعة وأمام أعيننا الكثير من المواد الصحية المفيدة للجسم والتي تحافظ على أبنائنا سليمين وتسهم في إبعاد الأمراض عنهم، كالخضار والفواكه والعصائر الطازجة والبطاطا المقلية المملحة، وغيرها من الأنواع. وإذا أجرينا جولة على بعض الدول فإننا نجد أن معظمها يشترط ذكر المواد الحافظة المستخدمة في الأطعمة على العلب لتعريف المستهلك بضمونها، ويشار إليها على اختلاف أنواعها بأرقام، فكل رقم خاص بمادة معينة كالأحماض، القلويات، مضادات الأكسدة وغيرها، ففي دول أوروبا على سبيل المثال يضاف الحرف «E» قبل الرقم الخاص بالمادة الحافظة.

الحافظة تقوض النظام الغذائي للأطفال، فهي تزيد من معدلات السكر والدهون والمواد المضافة ومكونات الملح في الأطعمة التي تنتجها وهي تعمل على معالجة أو نزع المواد الغذائية والألياف من هذه الأغذية، محذرة من أن المقرمشات والحلوى والمشروبات الغازية تحتوي على نسب عالية من السكر والدهون.

المكونات الصحية والصناعات المنزلية وبما أننا نعيش في عالم غالبية ما فيه تعتمد اليوم على المواد الحافظة فلا بد من وجود رقابة صارمة من قبل الأهالي والتجارة والباءة، ووضع تحذيرات من المواد الضارة للأطفال، بالإضافة إلى إلزام الشركات بوضع المحتويات والنسب بشكل واضح مع اللجوء إلى الأطعمة الطبيعية التي تتم صناعتها في